



تقرير مجلس الادارة السنوي بنك قناة السويس

٢٠٢١/١٢/٣١

[Course title]



تقرير مجلس الإدارة السنوي لبنك قناة السويس
المرفق بالقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(معد وفقا لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد)

يسر مجلس إدارة بنك قناة السويس بأن يتقدم إلى الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك بتقريره عن نشاط البنك ونتائج أعماله عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

اسم الشركة	بنك قناة السويس
-------------------	------------------------

البيانات الأساسية:

مزاولة جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية وخدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار المصرح بها للبنوك التجارية والمتعلقة بنشاطه.	غرض الشركة
١٩٩٧/٧/٣	المدة المحددة للشركة
١٠ جنيهات مصرية	القانون الخاضع له الشركة
٢,٢ مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مرخص به
٩٧٠٩ بتاريخ ١٢ مارس ١٩٧٨	آخر رأس مال مدفوع
تاريخ القيد بالبورصة	رقم ٨ لسنة ١٩٩٧
القيمة الاسمية للسهم	رقم ٥ مليار جنيه مصري
آخر رأس مال مصدر	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري

علاقات المستثمرين:

السيد / أبو طالب خليفه أبو طالب مدير علاقات المستثمرين	اسم مسئول الاتصال
٧ شارع عبد القادر حمزة جاردن سيتي - القاهرة	عنوان المركز الرئيسي
02/27922837	ارقام التليفونات
ارقام الفاكس	الموقع الإلكتروني
02/27989400 02/27989600	البريد الإلكتروني
www.scbank.com.eg	
Finance@scbank.com.eg	





مراقبا الحسابات:

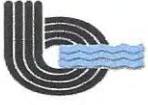
اسم مراقب الحسابات		مهند طه خالد
تاريخ التعيين	٢٠١٧ / ٠٤ / ٣٠	
رقم القيد بالهيئة	٣٧٥	تاريخ قيده بالهيئة
		٢٠١٥ / ١١ / ١٦
اسم مراقب الحسابات		أحمد عبد العزيز حلمي عبد الرحمن
تاريخ التعيين	٢٠٢١ / ٠٣ / ٣١	
رقم القيد بالهيئة	٣٧٩	تاريخ قيده بالهيئة
		٢٠١٧ / ٠٢ / ٨

هيكل المساهمين ونسبة ملكية اعضاء مجلس الادارة:

النسبة %	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	حصة % من أسهم الشركة فأكثر
٤١,٥٠٠	٩١ ٣٠٠ ٠٣٠	المصرف العربي الدولي
٢٧,٧٠٦	٦٠ ٩٥٣ ٦٨٨	المصرف الليبي الخارجي
١٠,١٠٦	٢٢ ٢٣٣ ٥٥٢	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس
١٠,٠٠٠	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	أحمد ضياء الدين على محمد حسين
١٠,٦٨٨	٢٣ ٥١٢ ٧٣٠	آخرون
١٠٠,٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الإجمالي



٣



النسبة %	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	ملكية اعضاء مجلس الادارة في أسهم الشركة
٤١,٥٠٠	٩١ ٣٠٠ ٠٣٠	المصرف العربي الدولي
٢٧,٧٠٦	٦٠ ٩٥٣ ٦٨٨	المصرف الليبي الخارجي
١٠,١٠٦	٢٢ ٢٣٣ ٥٥٢	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس
٠,٥٨٥	١ ٢٨٦ ٤٢١	صندوق التأمين الخاص بالعاملين المقاولون العرب
٧٩,٨٩٧	١٧٥ ٧٧٣ ٦٩١	اجمالي ملكية اعضاء مجلس الإدارة

النسبة %	عدد الاسهم وفقا لأخر بيان افضاحي سابق	أسهم الخزينة لدي الشركة وفقا لتاريخ الشراء
	لا يوجد	لا يوجد
	لا يوجد	اجمالي أسهم الخزينة





مجلس الإدارة

آخر تشكيل لمجلس الإدارة:

الاسم	الوظيفة	جهة التمثيل	الصفة (تنفيذي - غير تنفيذي - مستقل)
الأستاذ / حسين أحمد إسماعيل رفاعي	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	المصرف العربي الدولي	تنفيذي
الفريق / أسامة منير محمد ربيع	عضو مجلس الإدارة	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس	غير تنفيذي
الدكتور / محمد عبد الجليل إمام أبو سنيته	عضو مجلس الإدارة	المصرف الليبي الخارجي	غير تنفيذي
الأستاذ / رمضان محمد علي العمروسي	عضو مجلس الإدارة	المصرف الليبي الخارجي	غير تنفيذي
الأستاذ / حسين محرم جودت الجريتلي	عضو مجلس الإدارة	المصرف العربي الدولي	غير تنفيذي
الدكتور / محمد طارق محمد عبد القادر حاتم	عضو مجلس الإدارة	المصرف العربي الدولي	غير تنفيذي
الأستاذ / عبد العزيز محمد صلاح نصير	عضو مجلس الإدارة	المصرف العربي الدولي	غير تنفيذي
المهندس / محمد محسن صلاح الدين عبد الوهاب	عضو مجلس الإدارة	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب	غير تنفيذي

اجتماعات مجلس الإدارة:

- بلغ عدد مرات انعقاد مجلس الإدارة خلال العام عدد ٨ جلسات.

لجنة المراجعة:

آخر تشكيل للجنة المراجعة:

الاسم	المنصب باللجنة	جهة التمثيل
الدكتور / محمد طارق محمد عبد القادر حاتم	رئيس اللجنة	المصرف العربي الدولي
الأستاذ / حسين محرم جودت الجريتلي	عضو اللجنة	المصرف العربي الدولي
المهندس / محمد محسن صلاح الدين عبد الوهاب	عضو اللجنة	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب





بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها:

لجنة المراجعة مشكلة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير تنفيذيين يتوافر لديهم الخبرة الملائمة التي تتناسب مع حجم العمل بالبنك وتمارس لجنة المراجعة الاختصاصات التالية:

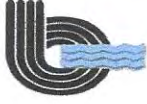
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية الجديدة وتحديد أتعابهما.
- دراسة القوائم المالية المرحلية والسنوية قبل تقديمها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- مناقشة مراقبي الحسابات في نتائج مراجعتهم للقوائم المالية المرحلية والسنوية.
- مراجعة خطة التفتيش السنوية وإقرارها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المراجعة الداخلية (التفتيش) عن الإدارات والفروع والتأكد من اتخاذ البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها.
- مراجعة التقارير المعدة من المسئول عن التطابق والالتزام بالبنك.
- الاشراف المباشر على المراجعة الداخلية (التفتيش) ومتابعة اعمالها وتقييم أدائها.
- دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير التفتيش الذي تم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك وابلغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- الاتفاق على نطاق المراجعة مع مراقبي حسابات البنك الخارجيين.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع رئيس التفتيش والمسئول عن الالتزام بالبنك ومراقبي حسابات البنك الخارجيين والمسئولين المختصين بالبنك وكذلك ما يرى أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.
- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقريرهما على القوائم المالية للبنك بتقاريرهما الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام وابلغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- ابداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الاتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من اتخاذ الإدارة الإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- التحقق من توافر نظام رقابي وإجراءات تنفيذيه لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

اعمال اللجنة خلال العام:

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة	تم عقد ٤ جلسات خلال العام.
هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس ادارة الشركة؟	نعم يتم عرض تقارير لجنة المراجعة على مجلس الإدارة
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها؟	لا توجد ملاحظات جوهرية.
هل قام مجلس الادارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية؟	لا توجد ملاحظات جوهرية.



تقرير مجلس الإدارة السنوي عن العام المالي



بيانات العاملين بالبنك:

متوسط عدد العاملين بالبنك خلال السنة	١ ٣٨٢
متوسط دخل العامل خلال السنة	٣٤٠ ٨٠٠ جنيه مصري

نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالشركة (ان وجد):

اجمالي الأسهم المتاحة وفقا لنظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين	لا يوجد
اجمالي ما تم منحه من أسهم الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين خلال العام	لا يوجد
عدد المستفيدين من نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين	لا يوجد
اجمالي ما تم منحه من أسهم الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين منذ تطبيق النظام	لا يوجد
أسماء وصفات كل من حصل على ٥% أو أكثر من إجمالي الأسهم المتاحة (أو ١% لا يوجد من رأسمال الشركة) وفقاً للنظام	لا يوجد

المخالفات والاجراءات التي تتعلق بقانون سوق المال وقواعد القيد:

○ لا توجد مخالفات



Handwritten signature

دور بنك قناة السويس في المسؤولية الاجتماعية

ينتهج البنك سياسة واضحة نحو المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهي دعم كافة الجهود التي تبذل في سبيل ذلك وتساهم في أحداث نهضة وتنمية في كافة مجالات الحياة بالمجتمع المصري والتي تساهم في دعم الفئات الأكثر احتياجاً لذلك. ويتم ذلك سواء عن طريق مساهمة البنك في كافة المشروعات والمبادرات التي تتبناها الدولة وأو يطلقها البنك المركزي المصري أو المساهمة عن طريق الجمعيات القائمة بذلك.

وقد واصل البنك خلال عام ٢٠٢١ التأكيد على دعم المجتمع المصري لمواجهة الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩ من خلال المشاركة في المبادرة التي أطلقها اتحاد بنوك مصر بالتنسيق مع البنك المركزي لدعم الاقتصاد لمواجهة الازمة الحالية ودعم المتضررين من الجائحة.

كما يسعى البنك الى تبنى برامج فعالة لخدمة المجتمع اخذاً في الاعتبار الاحتياجات الأساسية التي تواجه المجتمع في ٦ قطاعات رئيسة مثل الصحة والتعليم وريادة الاعمال للشباب والمرأة وذوي الهمم وتوفير حياة كريمة وبيئة معيشية جيدة وكذلك مساندة الفئات الأكثر احتياجاً والحفاظ على البيئة وبالتالي رفع القدرات البشرية والمجتمع.

في مجال الرعاية الطبية

يهتم البنك ومن ضمن أولوياته تقديم الدعم اللازم لتحسين الرعاية الطبية وفي هذا الشأن قام البنك بالتبرع بالعديد من الأجهزة الطبية للمستشفيات التي تقوم بتأدية خدمات مجانية للمرضى للقضاء على قوائم الانتظار وتقديم أفضل الخدمات الطبية للفئات الأكثر احتياجاً ومن بين هذه المؤسسات الطبية مستشفى الناس للأطفال حيث ساهم البنك في توفير الرعاية الصحية للأطفال المرضى وتمثلت في رعاية عدد من عمليات القلب المفتوح والقسطرة للأطفال المصابين بأمراض القلب كما تم تجهيز غرفة كاملة باسم بنك قناة السويس داخل المستشفى وكذا التعاون مع مؤسسة مجدي يعقوب للأمراض وابتحاث القلب لرعاية عدد من عمليات القسطرة بمركز اسوان للقلب.

كما حرص البنك من خلال لجنة الزكاة بالفرع الإسلامي على توفير الدعم للعديد من المستشفيات التي تقدم خدماتها الصحية بالمجان للجمهور، ومعاونة العديد من الأفراد والأسر محدودي الدخل في مواجهة تكاليف العمليات الجراحية وتكاليف العلاج من الأمراض وتوفير الأجهزة التعويضية لذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي إطار برامج الصحة والسلامة التي تتم لتوعية العاملين في مجالات الصحة المختلفة لعيش حياة صحية أفضل تم عقد عدة ندوات للتوعية بفيروس كوفيد ١٩ وكذا تم التعاون مع وزارة الصحة والبنك المركزي المصري في توفير التطعيم اللازم لكافة العاملين واسرهم وذلك بمقر البنك وتم تطعيم العاملين واسرهم عن طريق تلقى جرعتي اللقاح المطلوبين ووصلت نسبة التطعيم للعاملين بالبنك أكثر من ٩٠ %.

في مجال الرعاية الاجتماعية

قام البنك بالمساهمة في مبادرة اتحاد بنوك مصر لدعم المتضررين من وباء فيروس كورونا وذلك بإيداع مساهمته بحساب الطوارئ والأزمات.

قام البنك بالمشاركة مع جمعية الاورمان بتوزيع كراتين رمضان على القرى الأكثر احتياجاً. شارك البنك بالتعاون مع جمعية الاورمان لتوفير صك الاضحية للعاملين والعملاء عن طريق القنوات الالكترونية وفروع البنك.

في مجال دعم ذوي الهمم

في إطار حرص البنك على تقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة أستمر البنك في مساهمته في دعم صندوق عطاء الخيري لدعم ذوي الإعاقة و الذي يعد الصندوق الأول من نوعه في مصر ليس فقط لأنه يقدم دعماً لذوي الاحتياجات الخاصة لشراء الأجهزة التعويضية أو المستلزمات الخاصة بهم أو أي نشاط آخر لهم، لكن لأنه يوفر الدعم بطريقة مختلفة عبر صندوق استثماري ينفق على النشاط من عائدات استثمار أموال الوثائق التي يشتريها المواطنون عبر

الاكتتاب الشعبي ، فهو صندوق غير حكومي، يتولى الإشراف عليه مجلس إدارة من خبراء في الاستثمار بالإضافة إلى مهتمين بقضايا ذوي الإعاقة، بهدف توفير تمويل دائم يتيح رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة.

كما أقام البنك معرضا للحرف اليدوية لذوي الهمم تحت شعار ثروتك صنعتك، وذلك ضمن الدعم الذي يوليه البنك لتمكينهم اقتصاديا في المجتمع المصري، كما استعان البنك بلوحات فنية من ابداع الرسام كيكو أحد شباب الفنانين ذوي القدرات الخاصة والذي تم استخدامها في تصميم هدايا وأجندات عام ٢٠٢١، وذلك في إطار الدعم الذي يوليه البنك لتمكين ذوي القدرات الخاصة اقتصاديا ودعم الفنون في المجتمع المصري.

قام البنك بالتعاون مع جمعية رسالة في مبادرة يوم التحدي لذوي الهمم في اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة ديسمبر ٢٠٢١.

في مجال التعليم

في إطار اهتمام البنك في تقديم الدعم لعدد من الطلاب أستمروا في دعم ورعاية عدد ١٣ طالب بمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا.

في مجال دعم الشباب وريادة الأعمال

حرص البنك على دعم الشباب وريادة الأعمال، فقد شارك البنك في مبادرة رواد النيل والتي يمولها البنك المركزي برعاية أحد حاضنات الأعمال والتي تهدف إلى احتضان الشركات الناشئة وتقديم الدعم الفني والإداري والمادي لها في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لنشر مفهوم محاكاة الألعاب Simulation for Gamification بالتعاون مع جامعة النيل الأهلية.

كما ساهم البنك أيضا في المبادرة من خلال إنشاء مراكز خدمات لتطوير الأعمال "BDS" الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل فروع البنك في المناطق الجغرافية ذات الفرص الاستثمارية لتقديم خدمات غير مالية والتواصل مع الشباب ورواد الأعمال لانتقاء الأفكار الواعدة ورعايتها والتوعية بخدمات البنك المختلفة، للتشجيع على تطوير الاختراعات والابتكارات وريادة الأعمال التي تهدف لدعم الاقتصاد المصري.

تم الدعم لعدد ١٠ مشروعات ناشئة والتدريب والتوجيه لعدد ٢٥ من الشركات الناشئة كما بلغ عدد الشركات التي تخرجت من حاضنة اعمال بنك قناة السويس ٢٣ شركة ناشئة منها ٣ شركات مملوكة للنساء.

في مجال الاستدامة والحفاظ على البيئة

شارك البنك بمبادرة لصناعة شنت قماش صديقة للبيئة بأيدي المرأة المعيلة بالتعاون مع جمعية وعد وتهدف المبادرة الى صناعة شنت قماش صديقة للبيئة قابلة للاستخدام أكثر من مرة للحد من استخدام الشنطة البلاستيكية وتم تصميمها للترويج والدعاية لعدد ١٧ هدف من اهداف التنمية المستدامة. كذلك تعاون البنك مع مؤسسة كنداكا لصناعة فوانيس زجاجية يدويا ذات جودة عالية من خلال إعادة التدوير للحد من معدلات التلوث البيئي



بيان التبرعات والمساهمات

- بلغت التبرعات خلال عام ٢٠٢١ مبلغ ٥ مليون جنيه مصري تمثل مساهمة البنك لصندوق تحيا مصر لدعم وتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات المستحقة ذات الأولوية من خلال مبادرة اتحاد بنوك مصر.
- بلغت مساهمات البنك خلال عام ٢٠٢١ مبلغ ٤ ٦٠٨ ألف جنيه مصري تمت كالآتي:
 - ٦٢٠ ألف جنيه مصري مساهمة البنك في دعم ورعاية عدد ١٣ طالب بمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا.
 - ٢٠٠ ألف جنيه مصري مساهمة البنك في مبادرة رواد النيل.
 - ١ ٠٠٠ ألف جنيه مصري مساهمة البنك في حملة توعية العملاء بأهمية عدم افشاء بيانات حساباتهم وذلك تحت رعاية اتحاد بنوك مصر.
 - ٥٠٠ ألف جنيه مصري مساهمة البنك في حفل افتتاح مدينة الفنون والثقافة بالعاصمة الإدارية كمنارة للابداع الفني والفكرى تحت رعاية اتحاد بنوك مصر.
 - ٢٨٨ ألف جنيه مصري مشاركة بنك قناة السويس مع جمعية الاورمان الخيرية وذلك لتوفير السلع الغذائية خلال شهر رمضان الكريم للأسر الأكثر احتياجاً بقرى الوجه القبلي.
- بلغت مساهمات البنك عن طريق صندوق الزكاة حوالي ١ ٠٧٢ ألف جنيه مساهمات لعمليات القلب المفتوح بمستشفى الناس ومؤسسة مجدي يعقوب بأسوان وكذا المساهمة في العمليات الجراحية وتكاليف العلاج للأفراد الأكثر احتياجاً وكذا الأجهزة التعويضية لذوي الاحتياجات الخاصة

بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة

لا توجد تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة علماً باستمرار الودائع المساندة التي تمت الموافقة عليها من الجمعية العامة العادية في عام ٢٠٢٠



ش

مقدمة عن المشهد الاقتصادي

في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية بكافة محاوره المختلفة تمكنت الدولة المصرية من تحويل التحديات التي تقابلها الى فرص تنموية وتأسيس اقتصاد وطني قوى مرن ومتماسك وأصبح قادراً على تحقيق المستهدفات وتحقيق معدلات نمو إيجابية وكذلك مواجهة الازمات وتجاوز تداعياتها سواء داخلياً أو خارجياً وأصبح اقتصاد إنتاجي يتمتع بقدرة تنافسية في الاقتصاد العالمي ويحظى بثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية التي برزت في إبقاء توقعاتها المتفائلة للاقتصاد المصري.

كما كان عام ٢٠٢١ استمراراً لاختبار مدى قوة وصلابة الاقتصاد المصري والجهاز المصرفي في تخطى الازمات مع استمرار أزمة جائحة كورونا إذ عكست اغلب التقارير الدولية رؤية جيدة جداً لأداء الاقتصاد المصري واشادت بقوة الاقتصاد وصموده وتحقيقه نتائج إيجابية في ظل تلك الازمة.

ويسرنا ان نلقى بعض الضوء على أهم المتغيرات الاقتصادية وكذا اهم الإنجازات التي حققها مصرفنا خلال عام ٢٠٢١ والاهداف الاستراتيجية لعام ٢٠٢٢.

نظرة عامة على المشهد الاقتصادي

تتبنى مصر استراتيجية شاملة لتحسين مناخ الاستثمار وانشاء بيئة مواتية وحاضنة تشجع مجتمع الاعمال على التوسع في الإنتاج وهو ما يساهم في دعم التوقعات الإيجابية لأفاق الاقتصاد المصري خلال الأعوام المقبلة لاسيما مع التغلب على تداعيات جائحة " كورونا" والانعكاسات التي تلقىها على المؤشرات الاقتصادية بشهادة العديد من المؤسسات الدولية.

مما لا شك فيه أن دعم الرئيس عبد الفتاح السيسي للسياسات النقدية التي اتخذها البنك المركزي في السنوات الماضية، ساهم في قدرة القطاع المصرفي على مساندة الاقتصاد خلال تلك الأزمة بشكل قوى من خلال مجموعة من المبادرات ساهمت بشكل كبير في احتواء الضغوط التضخمية الناجمة عن الجائحة على الاقتصاد المصري وفرص النمو.

وقد كان عام ٢٠٢١ هو بداية الانطلاق للاقتصاد المصري نحو الجمهورية الجديدة مدعوماً بمعدلات نمو غير مسبوقه في ظل القرارات السيادية والسياسة النقدية واستمرار المبادرات والقرارات والإجراءات الاستباقية التي تم اتخاذها في انحياز واضح لصالح المواطنين وجميع قطاعات الاقتصاد.

واستمر القطاع المصرفي في تحقيق مستوى عالى من الاستقرار المالي بالرغم من التحديات التي قابلته ويرجع ذلك الى قيامه بتحديد المخاطر بصورة دقيقة تطبيق استراتيجيات سليمة تتمتع بالمرونة في إدارتها مع تطبيق التعليمات الرقابية بشكل أكثر تحفظاً من المعايير الدولية وكل ذلك بالتزامن مع تطبيق ما اتخذته البنك المركزي من إجراءات احترازية ومبادرات وتعليمات تنظيمية لاستكمال التعافي بالشكل المطلوب.

وساهمت المبادرات والإجراءات التي أصدرها البنك المركزي والتي اقر باستمرارها لحين الانتهاء من الجائحة في الحد من اثار التداعيات وأدت الى احتواء تداعيات الجائحة مع إعطاء نوع من الاستقرار للمستثمرين واعطت الثقة للعملاء في ان البنوك تقف بجانبهم لحين التعافي الاقتصادي.

وإن مشاركة ودعم البنوك في تلك المبادرات تأتي في إطار دعم ومساندة جهود الدولة والبنك المركزي لتحفيز القطاعات المختلفة بهدف دفع عجلة الإنتاج بما ينعكس إيجابياً على الناتج القومي.

وقد أشاد صندوق النقد الدولي بنجاح مصر في التعامل مع جائحة كورونا حيث توقع أن يصبح الاقتصاد المصري ثاني أكبر اقتصاد على المستوى العربي بحلول عام ٢٠٢٢ بقيمة ٤٣٨,٣ مليار دولار ويأتي بعد المملكة العربية السعودية التي تحتل المركز الأول وقبل الاقتصاد الإماراتي الذي يحتل المركز الثالث واحتلالها المركز الثاني أفريقياً.



تقرير مجلس الإدارة السنوي عن العام المالي ٢٠٢١

كما أن معدلات الأداء للاقتصاد المصري جعلت المؤسسات التمويلية العالمية تشيد بأن مؤشرات النتائج فاقت كل التوقعات وتجاوزت المستهدف وطوال عام ٢٠٢١ تلقت مصر الإشادة من مؤسسات التصنيف الدولية عدة مرات مما يبرهن على قوة اقتصادها وصموده وتحقيق النتائج الإيجابية.

وقد حققت مؤشرات الاقتصاد الكلي تماسكاً وسجلت نتائج جيدة حيث أظهرت البيانات استمرار تحقيق معدل نمو بنسبة ٥,٦ % خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٣,٣ % خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وذلك بالرغم من انكماش الاقتصاد العالمي.

كما ان توقعات صندوق النقد الدولي تشير الى زيادة إجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتسجل ١٨,٦ % مع استمرار النمو خلال الأعوام المقبلة.

انخفض معدل البطالة الى ٧,٣ % خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١ مقارنة ٧,٨ % خلال نفس الفترة من العام السابق مقارنة ١٢,٦ % في نفس الفترة من عام ٢٠١٦.

وبلغ صافي الاحتياطي الى ٤٠,٩ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ بالرغم من انخفاضه في بداية الجائحة الا ان قوة الاقتصاد ونتيجة للسياسات والمبادرات عاد الى الارتفاع مرة أخرى. كما ان مصر نجحت في بناء مخزون وفير من احتياطي النقد الأجنبي يكفي لتغطية التزاماتها الخارجية لمدة ٣ أعوام مقبلة.

كما اشارت التقارير الصادرة من صندوق النقد الدولي إلى أنه نتيجة للأثار السلبية لارتفاع أسعار السلع الغذائية وصل معدل التضخم في ديسمبر ٢٠٢١ الى ٥,٩ % والمتوقع ارتفاعه خلال الفترة القادمة الا انه من المتوقع أن يظل ضمن النطاق الذي يستهدفه البنك المركزي المصري وهو ٧ % (بزيادة أو نقصان ٢ %) الا ان الحكومة تستهدف السيطرة على التضخم ليستقر عند ٦ %.

شهد أداء الجنيه المصري استقراراً خلال عام ٢٠٢١ أمام الدولار الأمريكي بالرغم من استمرار كافة التحديات والصعاب التي واجهها الاقتصاد العالمي وكذا المصري على مدار العام جراء تفشي وباء كورونا - كوفيد ١٩ وتطور الفيروس وظهرت له متحورات جديدة أدت الى زيادة الإصابات على مستوى دول العالم مما يسبب حالة من عدم الاستقرار بالنسبة للمستثمرين بالإضافة الى ارتفاع معدلات التضخم.

وأدى الاستقرار الناتج عن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة والسياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي أدت بطبيعة الحال الى الاستقرار في العلاقة بين الجنيه المصري والدولار الأمريكي كما ان عودة السياحة وتحسن المصادر الأساسية للعملة الأجنبية ممثلة في الصادرات المصرية التي سجلت اعلى معدل في تاريخ الاقتصاد المصري حيث وصلت الى ٣١ مليار دولار خلال ٢٠٢١ وكذا تحويلات العاملين بالخارج كل ذلك أدى الى استقرار الجنيه المصري امام الدولار.

وبخلاف ما سبق فإن مصر تشهد طفرة كبيرة في حجم المشروعات القومية والتنمية والعمرانية في مقدمتها مشروعات الطرق والكباري، والعاصمة الإدارية الجديدة، والعلمين والمنصورة الجديدة وغيرهما. ونرى ان عام ٢٠٢٢ سيكون بداية الجمهورية الجديدة وذلك لجنى ثمار السياسات والإجراءات الإصلاحية ولاسيما مع وجود كثير من المؤشرات الإيجابية كتحسن التصنيف الائتماني للدولة ومن المتوقع المزيد من التحسن مع بدء الانعكاس الإيجابي لحزمة المشروعات القومية والتنمية التي تقوم بها الدولة وانتهاء الموجة الثانية من جائحة كورونا - كوفيد ١٩.

ومما سبق يتضح ان الدولة المصرية في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والهيكلية وذلك على نحو أسهم في استدامة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي دون تآكل المكتسبات التي تم تحقيقها كل ذلك عزز من نجاحات الاقتصاد بالرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم إثر جائحة كورونا حيث تبنت الدولة دفع عجلة الاستثمار والإنتاج مع اتخاذ الإجراءات التحفيزية التي تساهم في تهيئة بيئة الاعمال ومع تعظيم مشاركة القطاع الخاص والتركيز على تطوير البنية الأساسية الامر الذي أسهم في تحقيق معدلات نمو إيجابية.



استراتيجية البنك

تستهدف استراتيجية البنك خلال السنوات المقبلة الانطلاق بالبنك نحو مرحلة جديدة، من خلال التركيز على التوسع في خدمات بنوك الاستثمار، والخدمات المالية غير المصرفية، ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع التجزئة المصرفية لتعزيز مفهوم الشمول المالي مع الاستمرار في التركيز على دعم وتمويل الشركات الكبرى وتبني التركيز على التحول الرقمي في إطار توجهات الدولة والقطاع المصرفي.

كما يسعى البنك للتوسع في مزاوله نشاط الصيرفة الإلكترونية، ليكون من اقوى المؤسسات المصرفية التي تقدم كافة الخدمات الإلكترونية او المدفوعات الحكومية لعملائه وجذب شريحة جديدة من الشباب التي تعتمد على التعاملات الإلكترونية.

ويسعى البنك للتوسع في الخدمات الرقمية حيث أن من بين المزايا لاستخدام الخدمات الإلكترونية المصرفية، مساعدة العميل على إنجاز كافة معاملاته المصرفية بسهولة تامة، وتوفير وقت وجهد العميل حيث يمكنه إجراء كافة المعاملات من أي مكان يتواجد به ودون الذهاب الى فروع.

كما يعد التحول الرقمي من محفزات الاستثمار والنمو الاقتصادي ويهدف الى تطور الخدمات وسرعة الأداء وأحد أدوات القضاء على البيروقراطية والفساد.

وتتبنى استراتيجية البنك تطوير الخدمات والمنتجات الرقمية لتتماشى مع أحدث ما تم التوصل اليه في مجال التكنولوجيا المالية وتطوير قدرة وكفاءة البنية التحتية لتستوعب التحول الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتطوير منظومة العمل الداخلية مع تطبيق حماية متطورة لضمان توفير مستويات الامن المرتفعة للخدمات الرقمية والالتزام بالمعايير المحلية والدولية في مجال المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي في إطار سياسة الدولة نحو التحول الرقمي والشمول المالي.

ومن المستهدف تحقيق نمو يتراوح من ١٥% الى ٢٠% بمختلف مجالات النشاط ووفقا لاستراتيجية البنك خلال السنوات المقبلة والتي تهدف الى الانطلاق بالبنك نحو مرحلة جديدة، سيكون التركيز فيها على تدعيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع التجزئة المصرفية لتعزيز مفهوم الشمول المالي.

كما نحرص على تحقيق أعلى مستويات الرضا لدى قاعدة العملاء بمصرفنا واجتذاب شرائح جديدة وذلك من خلال زيادة وتنويع محفظة المنتجات والخدمات المقدمة لهم.



أهم إنجازات بنك قناة السويس في ٢٠٢١

مع استمرار تطبيق الإجراءات الاحترازية والمبادرات التي تبناها البنك المركزي المصري للعام الثاني على التوالي وما شملته من إلغاء الرسوم والعمولات من الصرافات الآلية وكذا المحافظ الإلكترونية بالإضافة إلى إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري من كافة العمولات كل ذلك كان له أثر على إيرادات النشاط.

كما تأثر صافي العائد هذا العام بالتخفيض الذي تم على مراحل للعام السابق بنسبة ٤ % على أسعار العائد حيث ان انخفاض العائد يؤثر في نفس اللحظة على العائد من القروض في حين ان العائد على الودائع والشهادات لا يتم التأثير عليه لحظياً وإنما يظل طوال الاجل المخصص للوديعة أو الشهادة مع احتفاظ البنك بالعملاء بأسعار تنافسية في ظل المنافسة التي يشهدها السوق المصرفي.

واستمر البنك في الاستثمار في البنية التحتية وتجديد عدة فروع في إطار خطة متكاملة للتطوير تستهدف إضافة هوية بصرية مميزة تتيح للعملاء أداء خدماتهم المصرفية بسهولة ويسر.

مع استمرار البنك في اتخاذ التدابير والإجراءات الاستباقية تحسباً للأثار الاقتصادية المترتبة على انتشار فيروس كورونا (COVID-19) من خلال زيادة المخصصات خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بمبلغ ٨٦٨ مليون جنيه مصري خصماً على قائمة الدخل ومن الوفر الداخلي للمخصصات الناتج من التسويات والتحصيلات من بعض الديون غير المنتظمة. كما استمر البنك في تدعيم المركز المالي.

ونتيجة لاستراتيجية التطوير التي ينتهجها مصرفنا فقد أدى ذلك إلى تحقيق معدلات النمو التالية خلال الفترة السابقة بالرغم من استمرار جائحة كورونا " كوفيد ١٩ " للعام الثاني على التوالي وكانت اهم النتائج كالتالي:

- نمو ٦ % إجمالي الأصول لتصل إلى ٥٧,٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بالعام الماضي وبمعدل نمو ٨٥,٢ % خلال خمسة أعوام مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦.
- نمو ٣٠ % إجمالي القروض لتصل إلى ٢٣,١ مليار جنيه مصري بنهاية ٢٠٢١ مقارنة بالعام الماضي وبمعدل نمو ١٦٨,٦ % خلال خمسة أعوام مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦.
- نمو ١٤ % إجمالي الودائع لتصل إلى ٥٠,٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ ومقارنة بالعام الماضي مع تحقيق معدل نمو ١١١ % خلال خمس سنوات مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦.
- ارتفاع نسب التوظيف ليصل معدل صافي القروض إلى الودائع ليصل ٤٥,٦ % بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ مقابل ٤٠,١ % بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ ونسبة ٣٥,٨ % بنهاية ديسمبر ٢٠١٦.
- انخفاض إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض ليصبح ٨,٢ % بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ في حين كان يمثل نسبة ٥٢,٤ % بنهاية ديسمبر ٢٠١٦ ونسبة ١١ % بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠.
- حقق البنك فائض ربح بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ مقداره ٦٠٥ مليون جنيه مصري وهو ما يعادل نفس المحقق بنهاية عام ٢٠٢٠ مع زيادة طفيفة وبمقارنة النمو في فائض الربح خلال خمس سنوات مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦ فإن معدل النمو ارتفع بنسبة ١٨٨ %.
- في إطار توجه البنك نحو التحول الرقمي Digitalization، افتتح البنك الفرع الذكي الثاني والمزود بأحدث التجهيزات والتقنيات في هذا المجال.







وانطلاقاً من ذلك نجح البنك في تحقيق النتائج التالية خلال عام ٢٠٢١:

أهم المؤشرات المالية المحققة خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام السابق

أهم تطورات بنود الميزانية وقائمة الدخل:

أولاً: الميزانية (مليون جنيه مصري)

نسبة التغير	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٦ %	٥٤ ٣٨٧	٥٧ ٤٣١	إجمالي الأصول
٣٠ %	١٧ ٧٦٨	٢٣ ٠٦٤	قروض وتسهيلات للعملاء بالصافي
١٤ %	٤٤ ٣٤٣	٥٠ ٥٨٧	ودائع العملاء
١٤ %	٣ ٨٦٨	٤ ٤٠٠	حقوق الملكية

ثانياً: قائمة الدخل (مليون جنيه مصري)

نسبة التغير	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
(٠,٠) %	٤ ٢٨٨	٤ ٢٨٣	عائد القروض والإيرادات المشابهة
٠,٩+ %	(٢ ٧٣٥)	(٢ ٧٥٩)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
١٣+ %	١٩٤	٢١٩	إيرادات الاتعاب والعمولات
(٠,١) %	١٧٤٧	١٧٤٤	صافي الدخل من العائد والاتعاب والعمولات
(٢,٠) %	٢ ١٧٧	٢ ١٤٣	إجمالي إيرادات النشاط
٢,٠+ %	١ ٠٣١	١ ٠٥٠	فائض الربح قبل الضرائب
٠,٥+ %	٦٠٢	٦٠٥	فائض الربح بعد الضرائب والمخصصات

ثالثاً: أهم المؤشرات المالية

المؤشرات	ديسمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢١
صافي القروض / ودائع العملاء	٤٠,١ %	٤٥,٦ %
القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض	١١,٠ %	٨,٢ %
العائد على متوسط الأصول سنوي	١,٢ %	١,١ %
العائد على حقوق الملكية	١٥,٦ %	١٤,٠ %



تطور حقوق الملكية خلال خمس سنوات

السنة المالية	إجمالي حقوق الملكية بالمليون جنيه	القيمة الدفترية للسهم مقابل حقوق الملكية	معدل التغير للقيمة الدفترية للسهم مقارنة بعام ٢٠١٦ %
٢٠١٦	٢٠١٢	١٠,٠٦ جم	٠,٠ %
٢٠١٧	٢٤٢٦	١٢,١٣ جم	٢٠,٦ %
٢٠١٨	٢٨٨٤	١٤,٤٢ جم	٤٣,٣ %
٢٠١٩	٣٣٠٨	١٦,٥٤ جم	٦٤,٤ %
٢٠٢٠	٣٨٦٨	١٧,٥٨ جم	٧٤,٨ %
٢٠٢١	٤٤٠٠	٢٠,٠٠ جم	٩٨,٨ %

مما سبق يتضح مدى التطور الذي حدث للقيمة الدفترية للسهم من واقع حقوق الملكية حيث كان مساوياً للقيمة الاسمية بنهاية عام ٢٠١٦ وأرتفع ليصبح أعلى من القيمة الاسمية بنهاية عام ٢٠٢١ بحوالي ٩٨,٨ % كما تم مضاعفة القيمة الدفترية خلال تلك الفترة.

قائمة التوزيع المقترحة لصافي الأرباح

تقدم مجلس الإدارة بمقترح توزيع الأرباح طبقاً لما هو موضح ويهدف هذا الاقتراح الى تعزيز المركز المالي للبنك في ضوء حرص البنك على الاحتفاظ بقدر كاف من حقوق الملكية لمقابلة أية متطلبات قانونية إضافية والحفاظ على معدل كفاية رأس المال للبنك وفقاً للمعدلات المطلوبة من الجهات الرقابية ودعمًا لخطط البنك المستقبلية.

لأقرب ألف جنيه		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٦٠١٦٦٤	٦٠٤٦٧٥	صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)
(٧٨٤٠)	١٤٠٠٢	أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون
(١٥٢٣١)	(١٩٧٨٥)	احتياطي مخاطر بنكية عام
(٦٩٣٥)	٢٥٣٤١	صافي المحول الى الأرباح المحتجزة خلال العام
٥٧١٦٥٨	٦٢٤٢٣٣	صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع
٧٨٩٣٤٦	٥٦٥٠٧٣	أرباح محتجزة أول العام
١٣٦١٠٠٤	١١٨٩٣٠٦	الإجمالي
		يوزع كالآتي:
٢٩٦٩١	٣٠٩٣٤	الاحتياطي القانوني
١١٠٠٠٠	١٤٥٢١٦	توزيعات المساهمين شريحة أولى ٥ % من رأس المال المدفوع (أسهم مجانية) *
٤٣١٩٧	٤٤٨٠٨	حصة العاملين في الأرباح
١٣٠٠٠	١٣٥٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٥٧١٧	٦٢٤٢	صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي **
٥٩٤٣٢٦	٣٨٣٥٣٣	توزيعات المساهمين (شريحة ثانية - أسهم مجانية) *
٥٦٥٠٧٣	٥٦٥٠٧٣	أرباح محتجزة
١٣٦١٠٠٤	١١٨٩٣٠٦	الإجمالي

* التوزيع الخاص بعام ٢٠٢١ في صورة أسهم مجانية بواقع ٠,١٨٢٠٥٥٧٧ سهم لكل سهم على ان تجبر الكسور لصالح صغار المساهمين.

** طبقاً لما ورد بالمادة ١٧٨ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢١ باستقطاع مبلغ لا يزيد عن ١ % من صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع لصالح صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي.

فيما يخص الأسهم المجانية

مقترح توزيع الاسهم المجانية جاء في إطار خطة البنك لتدعيم القاعدة الرأسمالية وكذا زيادة رأس المال في إطار توفيق الأوضاع طبقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والذي نص بضرورة ان يكون رأس المال المصدر والمدفوع للبنوك لا يقل عن ٥ مليار جنيه مصري وهو رهنا بموافقة الجمعية العامة العادية على حساب التوزيع المقترح وبعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية طبقاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

علماً بأن البنك نجح خلال الفترة السابقة في زيادة رأس المال من ٢,٠ مليار جنيه مصري الى ٢,٩٠٤,٣٢٦ ألف جنيه مصري وبما سيتم توزيعه من أرباح العام سيصل الى ٣,٤٣٣,٠٧٥ ألف جنيه مصري ويظل اللجوء الى الخيار الخاص بالزيادة النقدية ضرورياً وذلك للإسراع في توفيق الأوضاع طبقاً لمتطلبات قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي.

الحالة العامة للبنك

يتولى مجلس الإدارة استراتيجية طموحة تعتمد على الانطلاقة التي حققها البنك في الفترة الأخيرة وعلى قدرة إدارة البنك والعاملين على تحقيق الأهداف المطلوبة وفيما يلي نبذة عما حققه البنك في بعض القطاعات الهامة والتي تؤثر في سير العمل بالبنك.

في مجالات الأنشطة المختلفة بالبنك

شهد عام ٢٠٢١ تحقيق العديد من الإنجازات في كافة قطاعات البنك على النحو التالي:

ارتفع صافي القروض والتسهيلات المباشرة ليصل الى ٢٣,١ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ مقابل ١٧,٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٥,٣ مليار جنيه مصري بمعدل نمو قدره ٣٠% وكان النمو موزع على أنشطة البنك الموضحة فيما بعد كالتالي:

القروض المشتركة

سجلت محفظة القروض المشتركة نمواً قياسياً خلال عام ٢٠٢١ وحتى تاريخه لتسجل ٨,٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بنحو ٦,٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو ٢٦,٢%. بلغ إجمالي مشاركات البنك في القروض الجديدة خلال عام ٢٠٢١ بنحو 3.8 مليار جنيه، يبلغ القائم منها نحو ٢,٣ مليار جنيه في نهاية ٢٠٢١. وتتميز المحفظة بالتنوع في القطاعات شملت البترول والغاز، البتروكيماويات، الكهرباء، التطوير العقاري، الملاحة، البنية الأساسية، التطوير الصناعي، المقاولات والإنشاءات، السياحة، الصناعات الغذائية، وحديد التسليح، الأسمدة. إضافة إلى دعم مصرفنا لمبادرات البنك المركزي المصري لقطاعات عديدة منها قطاع الصناعة والمقاولات والسياحة، ومن أهم مشاركات مصرفنا:

- مشاركة مصرفنا مع 10 من أكبر البنوك بالقطاع المصرفي في تمويل مشترك تم منحه لشركة الغرابلي للأعمال الهندسية المتكاملة بإجمالي ١٢,٣ مليار جنيه وبحصة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه وذلك بغرض توسيع وتطوير ميناء أبوقير الجديد.
- مشاركة مصرفنا في القرض المعبري الممنوح لشركة القناة للسكر كذلك القرض المشترك المزمع منحه للشركة بإجمالي ١١,٨ مليار جنيه وبحصة قدرها نحو ٥٠٥ مليون جنيه وذلك بغرض تمويل جانب من التكلفة الاستثمارية لإنشاء أكبر مصنع لصناعة السكر بالشرق الأوسط وكذا استصلاح ١٨١ ألف فدان من الأراضي الصحراوية غرب محافظة المنيا.
- كما شارك مصرفنا في تمويل جانب من مشروعات الهيئة الاقتصادية لقناة السويس بمبلغ ١٥٦,٢٥ مليون جنيه من إجمالي ١٠ مليار جنيه بغرض استكمال أعمال البنية التحتية وتطوير الموانئ التابعة للهيئة.

- شارك مصرفنا في تمويل عدة شركات وفقاً لمبادرات البنك المركزي المصري الخاصة بالقطاع الصناعي والمقاولات ومنها الشركة الهندسية للإنشاء والتعمير (درة)، والشركة الدولية لاستخلاص الزيوت المتنوعة، وشركة المراسم الدولية للتطوير العمراني.
- كما شارك مصرفنا في تمويل شركات القطاع السياحي وفقاً لمبادرات البنك المركزي الخاصة لتمويل سداد رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي ومصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية بضمان وزارة المالية المصرية من خلال شركة ضمان مخاطر الائتمان، والمبادرة الخاصة بتمويل إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، والذي تم على أساسها منح الشركة الأوروبية للتنمية السياحية (أحد شركات مجموعة بيك الباتروس السياحية) تمويل في حدود ١٢٧,٥ مليون جنيه، لتمويل ٧٥% بحد أقصى من التكلفة الاستثمارية للمشروع.

قطاع تمويل الشركات

نجح قطاع تمويل الشركات في عام ٢٠٢١ في إضافة عملاء جدد في كافة المجالات والمشاركة الفعالة في قطاعات وأنشطة متميزة لها أثر إيجابي على الاقتصاد المصري بصفة عامة وعلى مصرفنا بصفة خاصة وبلغت نسبة النمو في تمويل الشركات ٢٥% حيث وصل إجمالي القروض المباشرة للشركات إلى ١,٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ مقابل ١,٣ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠.

كما فام القطاع بالدخول في مبادرة البنك المركزي لدعم شركات الصناعة والمقاولات حيث بلغ المستخدم تحت هذه المبادرة ٢,١ مليار جنيه.

قطاع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال فترة وجيزة تم إنجاز العديد من المبادرات لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث انه تم تأسيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع المخاطر الخاص به بالبنك في بداية عام ٢٠١٨.

تضاعفت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنهاية عام ٢٠٢١ لتصبح ٢,٣ مليار جم تمويلات مباشرة وغير مباشرة منها ١,٥ مليار جنيه مصري تمويلات مباشرة ونسبة نمو ١١٠% عن عام ٢٠١٨.

وكانت اهم إنجازات القطاع خلال تلك الفترة الاتي:

- تم توقيع بروتوكول تعاون مع هيئة التنمية الصناعية لتمويل الوحدات الصناعية بالمحافظات.
- قام البنك بالمشاركة في مبادرة رواد النيل من خلال مراكز تطوير الاعمال ورعاية حاضنة الاعمال ويتم دعم تلك المشاريع سنويا بمبلغ ١,٢ مليون جم
- تم طرح اول البرامج المتخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة (برنامج تمويل الصيدليات).
- تم الانتهاء من اعداد مجموعة جديدة من البرامج المتخصصة والتي تناسب كافة المشاريع الصغيرة وسيتم طرحها قريباً.
- تم التعاون من المطورين الصناعيين لتمويل الوحدات الصناعية في المناطق الصناعية المختلفة
- حقق البنك حجم تمويل خلال الاعوام ٢٠١٨ (٧٨٦ مليون جم)، ٢٠١٩ (١٤٢٣ مليون جم)، يونيو ٢٠٢١ (١٥٤٢ مليون جم) بنسبة نمو بلغت ٢٠٧%
- وتم في هذه الفترة تمويل عدد كبير من العملاء في مختلف القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع الصناعي والقطاع التجاري.



قطاع التجزئة المصرفية

شهدت محافظة التجزئة المصرفية نموًا ملحوظًا خلال عام ٢٠٢١، مرتفعة بنسبة ٥٠% لتصل إلى ١,٨ مليار جنيه مصري مقارنة بنحو ١,٢ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠.

وفى إطار سياسة البنك التوسعية في مجال التجزئة المصرفية وتقديم خدمات تناسب احتياجات العملاء قام البنك بتدشين خدمة الإيليت لكبار العملاء مستهدفا زيادة قاعدة العملاء من الافراد من خلال باقة متنوعة الخدمات لتلبية احتياجاتهم كخدمات المساعدة الشخصية SCB Concierges وكذلك خدمة المساعدة على الطريق وبعض الخدمات الأخرى التي تساعد كبار العملاء وتوفر لهم احتياجاتهم.

وحرصا من بنك قناة السويس على المشاركة في مبادرات البنك المركزي المصري كان اشتراكه في المبادرات التالية:

- مبادرة تمويل السيارات تم دراسة ١١٥٢ حالة بقيمة تمويلية ٢٤٠ مليون جنيه وتم الموافقة على ٧١٠ حالة وصرف ١٠٠ مليون جنيه لعدد ٤٠٥ حالة.
- مبادرة التمويل العقاري لمحدودي الدخل قام البنك بدراسة ٦٣٣ حالة بقيمة تمويلية ٨٩ مليون جنيه وتمت الموافقة على ٥١٥ حالة وبلغ القيمة التمويلية للحالات التي تم تنفيذها ٥٠ مليون جنيه لعدد ٣٢٤ حالة.
- مبادرة التمويل العقاري ٣% قام البنك بإطلاق هذا المنتج في سبتمبر ٢٠٢١ وقام بدراسة ٣١ عميل وبلغ عدد العملاء الذين تم الموافقة عليه ١١ عميل تم تنفيذ قروض بمبلغ ٢ مليون جنيه لعدد ٤ عملاء.
- تم استقطاب ١٥٣٠٠ عميل جديد خلال عام ٢٠٢١.

نتائج أعمال محافظة سندات التوريق والصكوك لعام ٢٠٢١

- شهدت محافظة سندات التوريق وصكوك التمويل طفرة خلال عام ٢٠٢١، بمعدل نمو بلغ ٥٢,٣% حيث سجلت ٤,٣ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ مقارنة بنحو ٢,٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠.
- تتكون المحافظة عدة قطاعات استراتيجية شملت (التأجير التمويلي، التطوير العقاري، التمويل الاستهلاكي، التعليم، السيارات).
- ونظرا لتواجد مصرفنا في أغلب سندات التوريق وصكوك التمويل التي تم إصدارها في عام ٢٠٢١، مما ساهم في تعزيز مكانة مصرفنا في سوق رأس المال وأدوات الدين.

التحول الرقمي والشمول المالي

أن تفهم بنك قناة السويس لأهمية الشمول المالي، والتحول الرقمي وإيماننا من إدارة البنك ان تكنولوجيا المعلومات سوف تساعد البنك على النهوض السريع لتحقيق أهدافه، تبنت إدارة بنك قناة السويس خطة طموحة واعتمدت موازنة مالية تخطت ٤٠٠ مليون جنيهية لأحداث تطوير تكنولوجيا شامل بالبنك فكانت بداية الإصلاح بأعداد استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات متوافقة مع الاستراتيجية العامة للبنك وذلك على أسس ومعايير يتحقق من خلالها تطوير البنية التحتية التكنولوجية وبدء تقديم الخدمات الإلكترونية للعملاء بشكل أوسع. بالإضافة الى ان تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعطى للبنوك فرصة كبيرة لتقديم الخدمات المالية الأكثر تنوعا والمرحة وبدون اضافة فروع جديدة. ومن هذا المنطلق أعاد بنك قناة السويس بناء وتطوير مركز البيانات الأساسي وانشاء مركز الطوارئ إضافة لتحديث التطبيق البنكي الأساسي طبقا لأحدث الإصدارات والتحول إلى نظام التصفح (Web Interface) والتي تتيح سهولة عرض البيانات بجانب استخدام أحدث أنظمة قواعد البيانات (Oracle) كل ذلك لتيسير تطبيق الخدمات البنكية الإلكترونية (e-Banking).

تم تنفيذ إجراءات حماية البنك وبيانات العملاء من أي محاولات للاختراق بتهيئة أنظمة الحماية (Firewall) على مستويات متعددة إضافة الي تطبيق حلول امن المعلومات وتحديث برامج الفيروسات ومنع تسريب البيانات حيث تم تطوير أجهزة الرقابة والحماية الخاصة بالشبكة الداخلية (Security Device) والتي تتيح خاصية التشفير. وفي مجال ما تم إطلاقه من مشروعات أطلق بنك قناة السويس كارت ميزة الوطني (Meeza) للمدفوعات الالكترونية بعد الحصول على موافقة البنك المركزي. بالإضافة الي تطوير أنظمة اصدار البطاقات المسبوقة الدفع (Prepaid) اصدار بطاقات لا تلامسه (Contactless Card). كما انشاء بنك قناة السويس قنوات الـالكترونية جديدة لاستقبال التحويلات الدولية من جميع انحاء العالم وايداعها في حساب البنك المستفيد مباشر وذلك بالتعاون مع (Money Gram).

كما أطلق صندوق استثمار بنك قناة السويس (SCB – Funds) وتم إطلاق الخدمة سواء الشراء والاسترداد عبر الخدمات المصرفية الـالكترونية كما صاحب ذلك تطوير الموقع الإلكتروني الخاص للبنك وأضافه خدمات تفاعلية جديدة.

وتم تطوير الخدمات البنكية الـالكترونية لمواجهة التحديات القائمة (Covid 19) بما يسمح تقديم الخدمات البنكية للعملاء على مدار الساعة مع الحفاظ على أحدث أساليب الحماية لضمان تنفيذ جميع العمليات وأيضا إضافة خدمات جديدة مثل:

- التحويلات بين الافراد والشركات والتحويلات الخارجية والتسجيل الذاتي بما يضمن سهولة ودقة وامان وسرعة المعاملات المالية، بالإضافة الى إمكانية إضافة منتجات جديدة لخدمة عملاء البنك وجذب عملاء جدد
- أطلق البنك خدمات المحفظة الإلكترونية (SCB E-WALLET) والتي توفر عددا من الخدمات أبرزها تحويل الأموال بسهولة سواء الذين يحملون محفظة بنك قناة السويس أو محافظ البنوك الأخرى باستخدام رمز الاستجابة السريع QR Code الي جانب إمكانية اصدار المحفظة بدون حساب بنكي ضمن خطه الشمول المالي.
- تطبيق خدمة الـ Phone banking service والتي تساعد العملاء من الاستفسار على حساباتهم دون الحاجة إلى التحدث مع أي من موظفي الخدمة الهاتفية وتهدف تلك الخدمة لتوفير الوقت للعميل والقيام ببعض المعاملات على حسابه دون في أسرع وقت ممكن دون الانتظار .

شبكة الفروع

في إطار استراتيجية البنك لتطوير الفروع وتأهيلها للتواكب مع تطورات التكنولوجيا الحديثة، قام «بنك قناة السويس» بإعادة افتتاح الفرع الثاني من الفروع الذكية وذلك في ضوء خطة البنك للتحول الرقمي والشمول المالي. كما قام بتجديد العديد من الفروع والتي أصبحت بعد التطوير تشمل تخصيص مكان لخدمة كبار العملاء مع منحهم تجربة بنكية فريدة، وذلك من خلال تقديم أحدث الخدمات التكنولوجية المتطورة التي تم تجهيز الفروع بها وكذا الشاشات التفاعلية التي تتيح التواصل مع ممثلي خدمة العملاء بالصوت والصورة لتيسير الحصول على الخدمة المصرفية المطلوبة، وكذلك المنتجات التي تدعم تطوير خطط أعمالهم.

ووصل عدد فروع البنك حالياً ٤٩ فرعاً ويسعى البنك إلى زيادة شبكة الفروع والمنافذ الإلكترونية خلال الفترة المقبلة، ومن المخطط التوسع في شبكة الفروع لتصل إلى ٥٢ فرعاً مستقبلاً لإتاحة منتجات مبتكرة لعملائنا وزيادة التواجد بالسوق المصري بشكل أوسع من خلال تغطية مساحة جغرافية أكبر كما يتم في الوقت ذاته تطوير بعض الفروع للتلاؤم مع الهوية الجديدة للبنك وتمشياً مع خطة التطوير التي ينتهجها البنك لتجديد كافة الفروع القديمة.



شبكة الصراف الآلي ATM

تم تطوير البنية الأساسية لآلات الصراف الآلي من خلال نشر آلات ATM في عدد من المناطق سواء في الفروع الجديدة أو بمناطق أخرى بغرض تزويد العملاء بتلك المناطق بالخدمات المتميزة وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي بنهاية عام ٢٠٢١ عدد ١٠٩ جهاز صراف الى تنتشر بمناطق مختلفة من جمهورية مصر العربية.

كما يستهدف البنك زيادة شبكة الصراف الآلي من خلال نشر الات ATM في عدد من المناطق سواء في الفروع الجديدة او بمناطق أخرى بغرض تزويد العملاء بتلك المناطق بالخدمات المتميزة.

قطاع تسوية الديون وإعادة الهيكلة

شهدت نسبة الديون غير المنتظمة الى إجمالي القروض تحسناً ملحوظاً حيث بلغت في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ حوالي ٨,٢% مقارنة بنحو ١١,٠% في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ في ظل انخفاضها من ٥,٢% عام ٢٠١٦.

تنمية المهارات والطاقات البشرية

- في إطار استراتيجية البنك في الاستثمار في الموارد البشرية وإيماناً بأن التدريب والتطوير والعمل على رفع مستوى العاملين هو ما يساعد على استمرار مسيرة البنك لذا فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:
- تم تحديث المنظومة الخاصة بالعمل في ظل جائحة كورونا حيث تم توفير الأجهزة الاليكترونية والانترنت والأجهزة المساعدة على قيام العاملين بأداء عملهم من أماكن إقامتهم وبعيداً عن مقرات البنك في حدود النسب التي تم تحديدها بتخفيض العمالة بنسبة ٥٠% بالفروع و ٣٠% بالمركز الرئيسي.
 - بالرغم من جائحة كورونا الا انه تم تفعيل التدريب الداخلي بتصميم وتقديم برامج معدة خصيصاً لتطوير مهارات العاملين كما تم التحاق العاملين ببرامج التدريب الأخرى من خلال " الأونلاين ".
 - الاستمرار في اتخاذ التدابير الاحترازية الوقائية لضمان سلامة العاملين بالبنك حيث قام البنك بتشكيل لجنة لإدارة الازمة مع تدعيم الإدارة الطبية والفريق الطبي.
 - تم التعاون مع وزارة الصحة والبنك المركزي المصري وتوفير التطعيم اللازم لكافة العاملين واسرهم وذلك بمقر البنك وتم تطعيم العاملين واسرهم عن طريق تلقي جرعتي اللقاح المطلوبين ووصلت نسبة التطعيم للعاملين بالبنك أكثر من ٩٠%.

الجوائز التي حصل عليها البنك

حصل بنك قناة السويس على جائزة " أفضل بنك من حيث جودة الخدمات المصرفية عبر الانترنت " من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.


حسين أحمد اسماعيل رفاعي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

